

أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017)

The Impact of Corruption and Governance Indicators on the Economic Growth in Arab Countries during the Period (1996-2017)

صغيري سيدعلي / جامعة يحي فارس بالمدينة، أستاذ محاضر قسم (ب)، Seghiri.sidali@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/01/23

تاريخ القبول: 2020/01/18

تاريخ الإرسال: 2019/09/21

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، في 13 دولة عربية، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (1996-2017).

وتوصلت الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن، هو نموذج التأثيرات الثابتة. كما أظهرت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي فتبين أنهما لا يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل معنوي، كما بينت النتائج أيضا أن مؤشر التعليم يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشرات الحوكمة، النمو الاقتصادي، نماذج البانل الساكن، الدول العربية.

تصنيف JEL: C23، D73، O16، O40.

Abstract

This study aims at identifying the impact of corruption and governance indicators on the economic growth in 13 Arab countries using static panel data during the period (1996-2017).

The study concludes that the best model for estimating the static panel model is the fixed effects model. Findings also show that corruption has a negative impact on the economic growth, but government effectiveness and political stability have no significant effects on the economic growth. Moreover, education index is considered to be one of the most important variables that affect the economic growth in Arab countries.

Key words: corruption, governance indicators, economic growth, static panel model, Arab countries.

Jel Classification Codes : C23, D73, O16, O40

المؤلف المرسل: صغيري سيدعلي، [الإيميل: seghiri.sidali@gmail.com](mailto:seghiri.sidali@gmail.com)*

مقدمة.

تردي أسباب الحكم الراشد، وتفشي الفساد إلى مستويات عالية، يندر بخطورة في الوضع الحالي من بلد لآخر، ولعل اهتمامنا يصب أكثر على صعيد الدول العربية، وشعورنا بالقلق المتزايد خصوصا مع ثورات الربيع العربي، وانتشار الحروب والأزمات في بعض الدول العربية، واتساع الخلافات وتعدد المشكلات السياسية، والاقتصادية، وحتى الاجتماعية، أضحي من اللازم علينا تشخيص الداء لحل مشاكلنا واستغلال إمكانياتنا بطريقة عقلانية ورشيدة لدخول عالم التنمية وبلوغ الرقي والتطور المنشود. خصوصا ونحن نرى بعض الدول الفتية أرست قواعد الحكم الراشد، وعرفت مؤشرات قفزة نوعية في مؤشرات الحوكمة وابتعادها عن مناطق الخطر، بمكافحتها للفساد، وزيادة فاعلية الحكومات، وإرساء دولة القانون أدّى إلى استقرار سياسي، وتعافي باقي القطاعات الأخرى، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1996-2017)؟

الأسئلة الفرعية: لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال فترة الدراسة؟
- ما هو تأثير فاعلية الحكومة والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي مع بروز الأثر السلبي لمؤشر الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

- يوجد تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال فترة الدراسة؛
- ارتفاع الأثر السلبي للفساد في الدول العربية، نتيجة غياب فاعلية الحكومات وعدم الاستقرار السياسي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة، من الوضع الراهن الذي تعيشه أغلب الدول العربية، من عدم استقرار في أنظمة الحكم، وعدم فاعلية الحكومات، وانتشار الفساد واستفحالته، في كل القطاعات الأمر الذي أرجعه المراقبون، والمحللون للأوضاع الراهنة، السبب الرئيسي لحدوث ثورات الربيع العربي، واسقاط أنظمة حكم دامت لعقود، واندلاع حروب في بعض الدول العربية. جاءت الدراسة لإبراز هذا الأثر الكمي، من خلال الدراسات القياسية الحديثة، المطبقة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس، أثر كل مؤشر الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، في الدول العربية وهي كل من (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، السودان، الأردن، العراق، السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، اليمن)، خلال الفترة (1996-2017)، باستخدام نماذج بانل الساكن، لتحديد مدى التزام الدول العربية، بمعايير الحوكمة الموضوعة من طرف البنك الدولي.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وإثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي، من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل أثر الفساد، ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، بالاعتماد على برمجية (Stata 15)، في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

- دراسة (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018) واهتمت الدراسة بالبحث عن أثر كل من الحوكمة والفساد على النمو الاقتصادي في خمسة دول في اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي كل من باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال والهند، وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel) للفترة 1996-2014. وكشفت النتائج عن وجود مؤشرين مؤثرين عن الحكم هما فعالية الحكومة والاستقرار السياسي، وكان أثرهما إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. كما كان للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، بينت النتائج أيضا أن فعالية الحكومة، من بين مؤشرات الحوكمة، التي كان لها الأثر الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما عن مؤشر التعليم فكان من المؤشرات الهامة لنمو دول الاتحاد في الفترة الزمنية قيد الدراسة.

- دراسة (متاني، البشري، و بركات، 2017) حاولت هذه الدراسة إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وذلك من خلال التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي وهي ستة معايير هي (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد)، ومعرفة مكانة الأردن ضمن هذه المعايير، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها، أن مؤشر السيطرة على الفساد كان له أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين مؤشر الاستقرار السياسي كان أثره سلبا ومخالفا للمنطق الاقتصادي، أما باقي المؤشرات الأخرى فكانت غير معنوية.

- دراسة (Bhattacharjee & Haldar, 2015) حيث ركزت الدراسة على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في أربعة دول في جنوب آسيا وهي الهند، باكستان، سريلانكا وبنغلاديش، مع التركيز بشكل خاص على دور المؤسسات المقترن مع مخزون رأس المال المادي والبشري، الانفتاح ومؤشرات الحوكمة؛ وذلك باستخدام نماذج بانل (Panel) الساكن والديناميكي للفترة 1996-2010، وكشفت النتائج عن أن مؤشر المشاركة والمساءلة وأيضا مؤشر فاعلية الحكومة كان لهما أثر على نمو الدول المختارة. كما كان لمؤشرات النمو التقليدية مثل رأس المال المادي والبشري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين كان مؤشر الانفتاح سلبي وعلى غير المتوقع في الفترة قيد الدراسة.

- دراسة (Omoteso & Ishola Mobolaji, 2014) هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحوكمة (لا سيما مكافحة الفساد) على النمو الاقتصادي وشملت 47 بلدا من بلدان أفريقيا التي تقع في جنوب الصحراء الكبرى، خلال الفترة 2002-2009 باستخدام نماذج بانل (Panel)، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الاستقرار السياسي وجودة التشريعات التنظيمية لها سمات في تعزيز النمو الاقتصادي، فهي تؤثر بشكل كبير على النمو

الاقتصادي في المنطقة، في حين أن فعالية الحكومة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلى الرغم من أن العديد من سياسات مكافحة الفساد في المنطقة، إلا أن تأثير مكافحة الفساد على النمو الاقتصادي ليس واضحاً. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن التنفيذ المتزامن لمؤشرات المشاركة والمساءلة وسيادة القانون له أثر أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي، وكلاهما متكاملان ويتماشيان مع بعضهما البعض في آن واحد.

- دراسة (يونس و احمد، 2012) اهتم البحث باستقصاء تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات. بالتطبيق على جميع دول العالم التي توافرت عنها البيانات اللازمة لإجراء التحليل الكمي، وقد تم اعتماد على مؤشر مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر السيطرة على الفساد الذي يصدر عن البنك الدولي. وقد تبين أن الفساد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.

وخلصت أغلب الدراسات السابقة إلى وجود ارتباط إيجابي بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في حين توجد علاقة سلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي في مختلف الدول.

I- الفساد:

I-1- مفهوم الفساد:

ليس من السهل وضع مفهوم عام للفساد، نتيجة التغيرات التي شهدتها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل من مفاهيمها محط جدل ونقاش من قبل الباحثين والهيئات الدولية، (الشمري، 2011، صفحة 17) وبصورة عامة يمكن تعريفه على أنه «سلوك غير سوي ينطوي قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة». (صبيح، 2016، صفحة 33)

وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه «إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص». (إسماعيل، 2014، صفحة 17) كما وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد كان آخرها التعريف الآتي «الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة». (دغمش، 2018، صفحة 36)

I-2- أشكال الفساد:

تتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتياال والاختلاس. وتعدد أنماط الفساد ويمثل الفساد السياسي قمة الهرم (داوود، 2011، صفحة 62)، من بين أنماط الفساد الأخرى (الفساد الاقتصادي، الفساد المالي والإداري):

I-2-1- الفساد السياسي: هو نمط يسود عندما تسيطر السياسة على القوانين، ويظهر ذلك بعبث النخب الحاكمة، وأصحاب المصالح، وجماعات الضغط على مواد الدستور وأحكامه، وتعطيل القوانين، وتفسيرها حسب ما يتلاءم، ومصالح وغايات هذه الجماعات. (نوري، 2010، صفحة 372)

I-2-2- الفساد الإداري: مصطلح الفساد الإداري والذي يبرز من خلال تصرف الموظف العمومي الذي يستخدم المنصب لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، كما يشمل أيضاً أنواع أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة

الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس. ويتوافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقية وضعف شفافية أعمال الدولة من حيث الإفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين مع ضعف دخلهم بما لا يتناسب وضمان حياة كريمة للموظف العمومي، مما يجعلهم يستغلون تلك الصلاحيات بشكل غير أخلاقي لتحقيق المنافع الشخصية. (داوود، 2011، الصفحات 65-66)

I-2-2- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. ويشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، التهرب الضريبي والجمركي، والتسيب المالي وهدر المال العام. (الشمري، 2011، صفحة 23)

I-2-3- الفساد الاقتصادي: ويعبر عنه بالهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع، وتمثل آثاره المباشرة في الهدر، أما الآثار الغير مباشرة تتمثل في الخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها. (علي، 2017، صفحة 394)

II- الحوكمة:

II-1- مفهوم الحوكمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة، وعلى الرغم من شيوعه إلا أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها، بحيث نجد صيغ متعددة مثل الحوكمة، الحاكمية، الحكم الراشد... إلخ، فالحوكمة تشير إلى القيام بالحكم ويهدف إلى تحقيق العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات بشكل متساو، وتحقيق الشفافية وإعادة مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية. (ثعالي، 2015، صفحة 20)

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الحوكمة بأنها «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة في كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيق مصالحها». (أبو النصر، 2015، صفحة 45) كما يعرفها البنك الدولي بأنها الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية». (كافي، 2017، صفحة 188)

II-2- مؤشرات الحوكمة:

تعرف مؤشرات الحوكمة على أنها مجموعة من المقاييس والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية. (صاكوش و فاضل، 2018، صفحة 12) وفي هذا الإطار سعى البنك الدولي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح إنجازات إدارة الحكم وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد وذلك على النحو التالي: (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2010, p. 4)

II-2-1- المشاركة والمساءلة: يقيس مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحر.

- II-2-2- الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب:** يقسي مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية وغير شرعية مع استخدام العنف، ويشمل العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب.
- II-2-3- فاعلية الحكومة:** يقيس مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- II-2-4- الجودة التنظيمية:** يقيس مدى قدرة الحكومة، على صياغة وتنفيذ سياسات، ولوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص.
- II-2-5- سيادة القانون:** يقيس مدى ثقة الوكلاء والمتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما الإيفاء بالعقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجريمة والعنف.
- II-2-6- السيطرة على الفساد:** يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك " كذلك " استحواد" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
- III- الطريقة والأدوات :**

III-1- توصيف النموذج القياسي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد تأثير كل من الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة الممتدة من 1996 إلى 2017، أما النموذج القياسي فهو مستمد من دراسة (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018):

$$LNGDPPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 Corr_{it} + \beta_2 EI_{it} + \beta_3 GE_{it} + \beta_4 PS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (i = 1 \dots n)(t = 1 \dots k) \quad (01)$$

حيث يمثل المتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LNGDPPC) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد (Corr)، مؤشر التعليم (EI)، مؤشر فاعلية الحكومة (GE)، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، الخطأ العشوائي (ε_{it}).

المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_1)، (β_2)، (β_3) و (β_4) فهي المعلمات المقدرة لمؤشر الفساد (Corr)، مؤشر التعليم (EI)، مؤشر فاعلية الحكومة (GE) ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) على التوالي، (i) يمثل الدول العربية و (t) يمثل السنوات.

III-2- مصدر البيانات:

اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن في 13 دولة عربية وهي (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، السودان، الأردن، العراق، السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، اليمن)، بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 1996 إلى 2017، مستمدة من بيانات البنك الدولي (WDI)، ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، والموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP). واستبعدت باقي الدول العربية لعدم توفر البيانات.

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010، من بيانات البنك الدولي (WDI)، أما مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، فتتضمن ستة مؤشرات تم استخدام ثلاثة مؤشرات هي مؤشر مكافحة الفساد، مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف. وتؤخذ

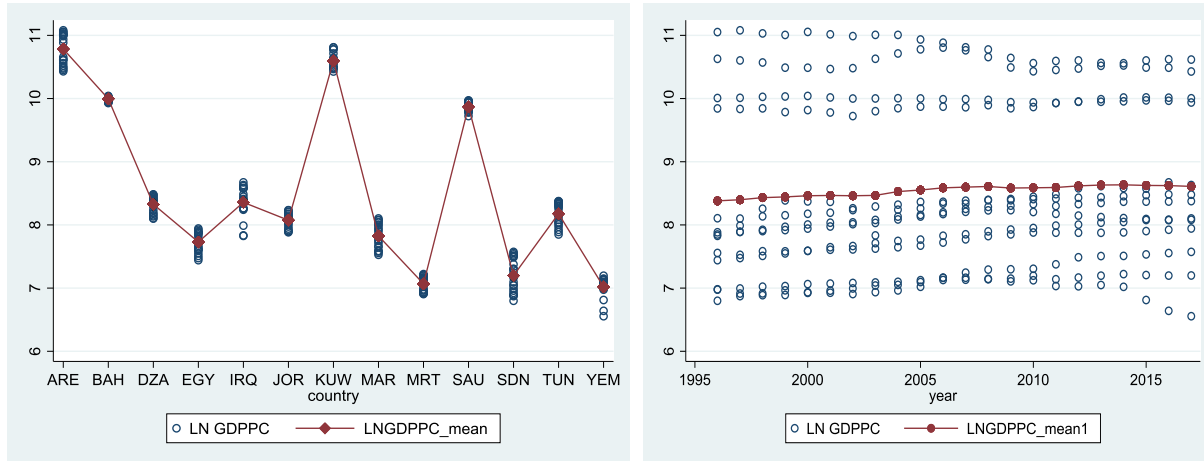
مؤشرات الحوكمة مقياس يتراوح بين -2.5 إلى +2.5 (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2010, p. 12)، فإذا كان مؤشر البلد موجب فالدولة تقوم بمكافحة الفساد، وبها استقرار سياسي وفاعلية الحكومة مقبولة لدى المواطنين، أما إذا كان سالب فالدولة بها فساد وتعجز عن محاربه وتعرف حالة من عدم الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة في هذه الحالة تعرف تراجع وعدم رضا لدى المواطنين. أما مؤشر التعليم فيتم حسابه باستخدام متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، وبياناته مستمدة من خلال الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP).

III-3- التحليل الوصفي للبيانات:

III-3-1- تطور متغير نصيب الفرد من إجمال الناتج المحلي:

يتضح من الشكل (01) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، المستوى العالي من حيث نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وتضم دول الخليج العربي وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة، تليها الكويت والبحرين والسعودية نتيجة الوفرة المادية من بيع النفط ومشتقاته. أما المستوى المتوسط فيضم كل من الجزائر، العراق، الأردن، مصر، المغرب وتونس. أما المستوى الأدنى فيضم كل من موريتانيا، السودان واليمن. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2017)، فنلاحظ ارتفاع طفيف في حصة الفرد من الناتج المحلي خلال كامل فترة الدراسة.

الشكل (01): منحني عدم التجانس لمتغير نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي حسب الدول العربية وفترة الدراسة (2017-1996)



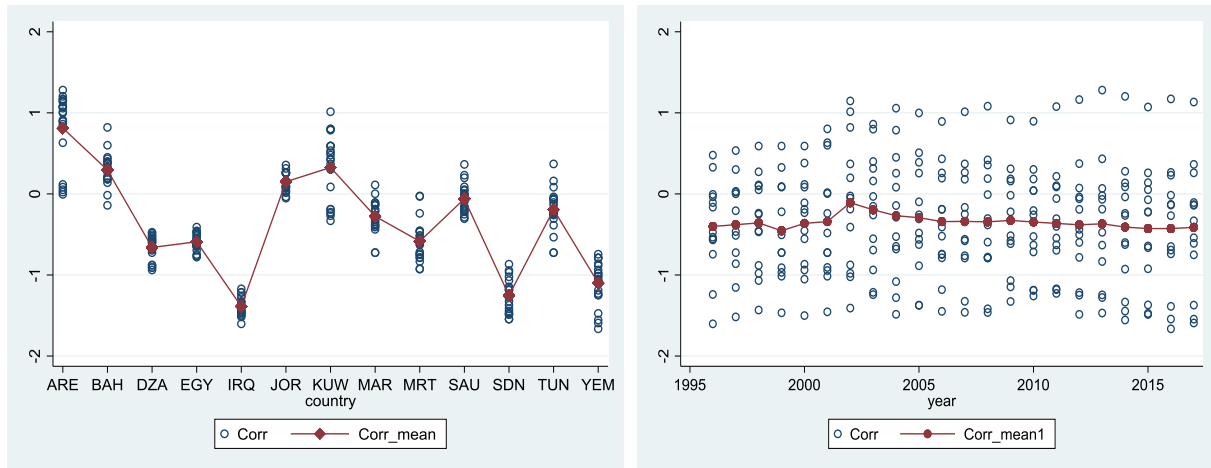
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

III-3-2- تطور مؤشر الفساد:

نلاحظ من الشكل (02) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، وعليه يمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الفساد موجب وبالتالي لها آليات لمكافحة الفساد وتضم كل من الإمارات العربية المتحدة، تليها الكويت والبحرين والأردن. أما المستوى الثاني فدول لديها متوسط مؤشر الفساد سالب لكنه

أقل خطورة، وتضم حسب الترتيب كل من السعودية، تونس، المغرب، موريتانيا، مصر فالجزائر. أما مستوى الدول التي لديها متوسط مؤشر الفساد خطير جدا فتضم كل من اليمن، السودان والعراق. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2017)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الفساد لكل الدول العربية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكن يدل على وجود الفساد خلال كامل فترة الدراسة.

الشكل (02): منحني عدم التجانس لمؤشر الفساد حسب الدول العربية وفترة الدراسة (1996-2017)

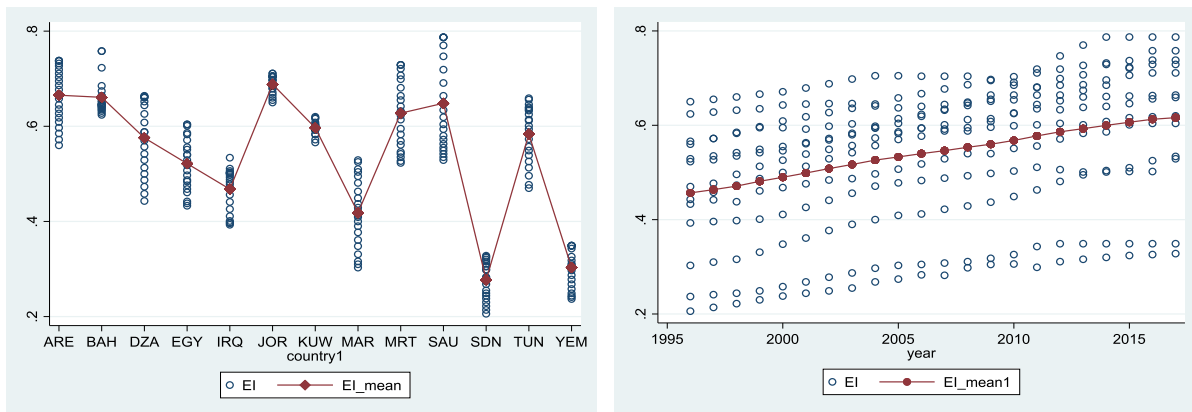


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

III-3-3- تطور مؤشر التعليم:

يبين الشكل (03) أيضا وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، وعليه يمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر التعليم عالي وتضم حسب الترتيب كل من الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية وموريتانيا. أما المستوى الثاني، فتضم كل من الكويت، تونس، الجزائر، مصر، العراق والمغرب. أما المستوى الأدنى من متوسط مؤشر التعليم فيضم كل من اليمن والسودان. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2017)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر التعليم عرف تطور وارتفاع متزايد عبر فترة الدراسة، نتيجة الاهتمام الذي توليه الدول العربية بالتعليم.

الشكل (03): منحني عدم التجانس لمؤشر التعليم حسب الدول العربية وفترة الدراسة (1996-2017)

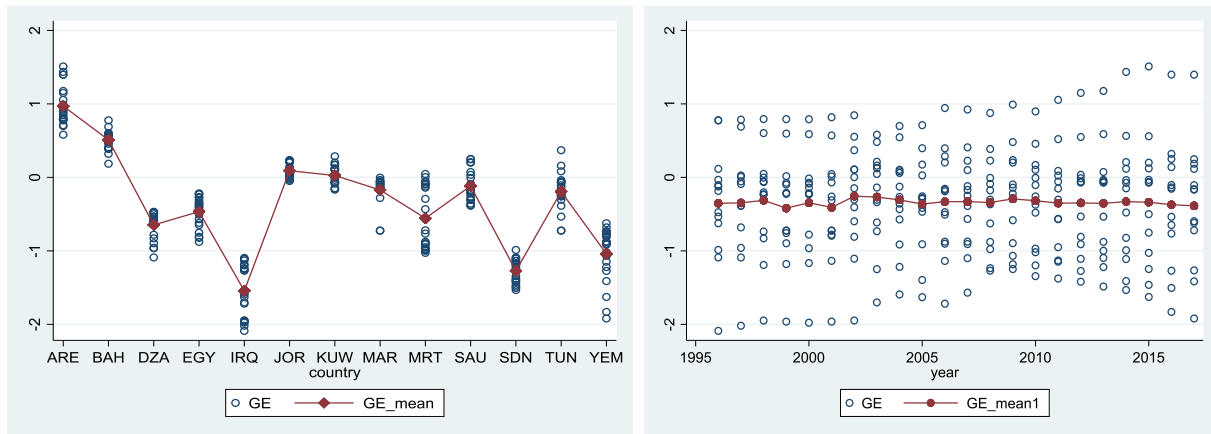


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

III-3-4- تطور مؤشر فاعلية الحكومة:

يتضح من الشكل (04) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر فاعلية الحكومة موجب وبالتالي يوجد رضا بين المواطنين على أدائها وتضم كل من الإمارات العربية المتحدة، تليها البحرين، الأردن والكويت. أما المستوى الثاني فدول لديها متوسط مؤشر فاعلية الحكومة سالب وبالتالي مواطنيها غير راضين بشكل جيد على أدائها، وتضم حسب الترتيب كل من السعودية، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر والجزائر. أما مستوى الدول التي لديها متوسط فاعلية الحكومة وأدائها ضعيف جدا فتضم كل من اليمن، السودان والعراق. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2017)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر فاعلية الحكومة لكل الدول العربية يقع في مجال عدم رضا المواطنين بالشكل العام على أداء وفاعلية الحكومة خلال كامل فترة الدراسة.

الشكل (04): منحني عدم التجانس لمؤشر فاعلية الحكومة حسب الدول العربية وفترة الدراسة (1996-2017)

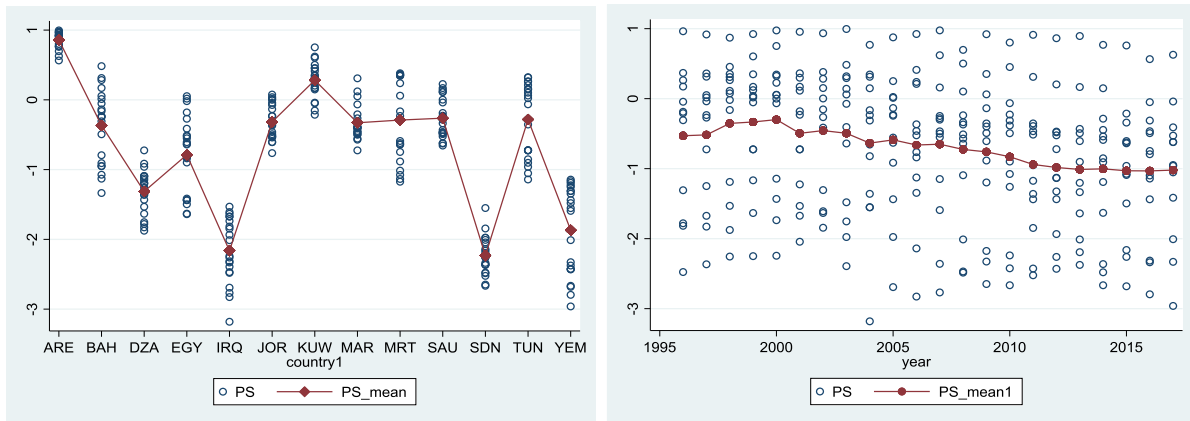


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

III-3-5- تطور مؤشر فاعلية الاستقرار السياسي:

يظهر لنا من الشكل (05) وجود حالة من عدم التجانس بين الدول العربية، وعليه يمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاث مستويات، دول لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي موجب وبالتالي دولها تعرف استقرار وعدم زعزعة لأنظمة الحكم وتضم كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت والبحرين والأردن. أما المستوى الثاني، فدول لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي سالب، لكنه أقل خطورة، وتضم حسب الترتيب كل من السعودية، تونس، موريتانيا، المغرب، الأردن ومصر. أما مستوى الدول التي لديها متوسط مؤشر الاستقرار السياسي خطير جدا فتضم كل من الجزائر، اليمن، السودان والعراق. هذا على صعيد الدول، أما على صعيد تطوره عبر السنوات (1996-2017)، فنلاحظ أن متوسط مؤشر الاستقرار السياسي لكل الدول العربية يقع في المنطقة أقل خطورة، لكنه يعرف تدهور وتراجع، خصوصا بعد سنة (2010)، أين عرف المؤشر أكثر تراجع ما يفسر بحدوث ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها من أزمات وحروب في بعض الدول العربية.

الشكل (05): منحني عدم التجانس لمؤشر الاستقرار السياسي حسب الدول العربية وفترة الدراسة (1996-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

IV- النتائج ومناقشتها:

يبين الملحق (01)، نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلما، هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random).

الجدول (01): اختبار المفاضلة لاختبار نموذج البانل الساكن الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	888.18	0.0000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	2122.79	0.0000	Random
Husman	Fixed/Random	-11.61	---	---
Sargan- Hansen		15.627	0.0036	Fixed

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (01)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث نجد أن إحصائية (F) معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية (Random)، هو الأفضل. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) وجدنا قيمته سالبة نتيجة فشل فرضية التقارب، وعليه تم الاستعانة باختبار (Sargan- Hansen) الذي أظهر معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed).

الجدول (02)، يوضح مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملائمة النموذج التأثيرات الثابتة، حيث نلاحظ حسب اختبار (Wooldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (1%). كما يشير اختبار (Modified Wald test for groupwise) إلى قبول الفرض البديل وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

كما أظهر كل من اختبار (Breusch-Pagan LM test)، و (Friedman test) رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع. أما اختبار (Pesaran CD test) فبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، وفي الحالة التي يكون فيها عدد المشاهدات (السنوات) أكبر من عدد المقاطع (الدول) فإننا نرجح اختبار (Breusch-Pagan LM test)، على اختبار (Pesaran CD test) (De Hoyos & Sarafidis, 2006, pp. 483-484)، وحسب دراستنا فإن عدد المشاهدات (22) وهو أكبر من عدد الدول (13)، وبالتالي نرجح اختبار (Breusch-Pagan LM)، وعليه نحكم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

الجدول (02): الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	19.291	0.0009
عدم تجانس التباين	Modified Wald test for groupwise	2614.29	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Friedman test	24.098	0.0197
	Breusch-Pagan LM test	667.655	0.0000
	CD test Pesaran	0.835	0.4038

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscoll and Kraay) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة، وقد تم حساب الحد الأعلى للتأخير (Maximum Lag) والذي وجدت قيمته (2) من دراسة (Hoechle, 2007, p. 289)، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب طريقة (Driscoll and Kraay)، موضحة في الملحق (08).

على ضوء نتائج الملحق (08)، يبين متغير الفساد (Corr) وجود تأثير سلبي ومعنوي على الفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة مؤشر الفساد بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.1905%)، فالفساد مشكلة أخلاقية اجتماعية لها تأثير كبير على جميع المجتمعات، وسلوك غير عادل بهدف اكتساب ميزة معينة غير مشروطة على حساب الآخرين، ومشكلة كبيرة يعاني منها العديد من الدول. وتقدم الدراسات السابقة أدلة مختلطة على تأثيرها على النمو الاقتصادي، يعتبر بعض الباحثين الفساد «قوة دافعة» للاقتصاد لأنه يسمح للأفراد لتجنب التأخير الإداري والبيروقراطي، ولكن البعض الآخر يجادل بأنه «الرمال في العجلات»، ولكن يرى معظمهم أن الفساد يعقد المعاملات الاقتصادية لأنه يقلل من أمن حقوق الملكية ويسهم في

عدم كفاءة توزيع الموارد. ويقلل من عدد المستثمرين، ويحد من إنتاجية النفقات العامة، ويشوه تخصيص الموارد، وكثيراً ما يهدد الفساد دور الحكومة ويجعل من الصعب تدخل الحكومة في قطاعات معينة، ولا سيما القطاعات التي تعاني بشكل أكبر من الفساد. وبالتالي تراجع وانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي. وجاءت النتائج موافقة للدراسات السابقة حول متغير الفساد حسب (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018) (يونس و احمد، 2012) وتتعارض مع دراسة (متاني، البشري، و بركات، 2017).

أما مؤشر التعليم فأظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً وبمرونة عالية فزيادة مؤشر التعليم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1.6364%)، فالتعليم هو أحد المؤشرات المهمة لنظرية رأس المال البشري، وأداة فعالة لمواجهة كل التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية من فساد وجهل وتدني للكفاءة وعدم القدرة على تطبيق الأساليب العلمية الحديثة لتطور ونمو اقتصاد أي بلد، وجاءت النتائج موافقة لدراسة (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018).

أما مؤشر فاعلية الحكومة، فكانت نتيجته موافقة لمنطق العلاقة لكنها غير معنوية، وتظهر فاعلية الحكومة في تلبية متطلبات أفراد المجتمع المشروعة من خلال جودة الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية للإنسان، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع سياسات لاستقرار النشاط الاقتصادي ومنع التقلبات في مستوى الإنتاج والأسعار وضمان معدلات نمو عالية، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأحسن صورة ممكنة. وإعادة توزيع الدخل والثروة من خلال فرض ضرائب على الدخل فاستخدامها في تمويل السلع والخدمات التي تكون منافعتها متاحة لكل أفراد المجتمع، وفرض حدود دنيا للأجور ومنع الاحتكار وغيرها. ولكن الفساد يعمل على إعاقة تحقيقها لأدوارها المنوطة بها، ويؤدي إلى تشويه اتخاذ القرارات السليمة، لتحقيق مكاسب بما يتلاءم ومصالحهم الشخصية. وبالتالي تراجع في النمو الاقتصادي. وهذا ما جعل مؤشر فاعلية الحكومة لا يتوافق مع كل من دراسة (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018) ودراسة (Bhattacharjee & Haldar, 2015) أين أظهر المتغير أثر إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، كما تعارضت مع دراسة (Omoteso & Ishola Mobolaji, 2014) أين كان تأثيره سلباً على النمو الاقتصادي.

كما جاءت معلمة مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف نتيجتها موافقة لمنطق العلاقة، لكنها غير معنوية عند مستوى (5%)، ففي ظل الاستقرار السياسي يكون الازدهار، ويتنوع الاقتصاد وتنفذ المشاريع الضخمة التي تدر على البلد أرباح هائلة، تساعد في تطور ونمو الدول، لكن في ظل عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد تلجأ الدول إلى الانفاق غير المبرر على الأمن والسلاح والاهتمام بالدعاية وشراء الولاءات، وتحقيق التأييد الخارجي من القوى الكبرى على حساب التأييد الداخلي. ومع تزايد التوترات والصراعات السياسية وظهور ثورات الربيع العربي داخل بعض الدول العربية أصبحت ظاهرة تهدد الاستقرار السياسي والتناغم الاجتماعي في تلك الدول، لتهدد حتى الاستقرار العالمي، لما لها من آثار مباشرة على قضايا اللجوء والتزوح والهجرة غير الشرعية. فكثرة التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية تفقد الدولة الاستقرار وتعطل المشاريع الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال، وإفلاس الشركات وإغلاق البنوك وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي ويعم الفقر. وهذا ما جعل معلمة الاستقرار السياسي لا تتوافق مع دراسة (Awan, Akhtar, & Rahim, 2018) ودراسة (Omoteso

(Ishola Mobolaji, 2014) أين بين المتغير أثر إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، وتعارضت مع دراسة (متاني، البشري، و بركات، 2017)، الذي أظهر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. يظهر الملحق (09)، من خلال مقارنة قيمة معامل التحديد المعدل للنماذج الثلاث يظهر لنا مؤشر الفساد هو الأكبر (0.2143) وبالتالي هو الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي، يليه مؤشر الاستقرار السياسي (0.2005) وأخيرا مؤشر فاعلية الحكومة (0.1940).

V- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في 13 دولة عربية، خلال الفترة (1996-2017)، باستخدام نماذج البائل الساكن. وبالاستعانة باختبار (Sargan-Hansen) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البائل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة. ومع وجود مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscoll and Kraay) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة.

وجاءت النتائج لتبين صحة الفرضية الأولى أي أن للفساد أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي واختلاف في مستوى ودرجات الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1996 إلى غاية 2017، فاتساع دائرة الفساد يهدد الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات والدول. ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد من ناحية المفهوم أو التعريف فإن النتائج الناجمة عنه ألا وهي الإضرار بالمصالح العامة والخاصة، ولكن هناك من يرى نهجا مخالفا تماما وأن للفساد أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عن طريق تفادي التأخيرات والإجراءات البيروقراطية من جهة، وزيادة الحافز للمستفيدين من الفساد لدى موظفي الحكومة من جهة أخرى. وبالعوم ينظر للفساد كمعضلة تتسبب في خفض معدلات الاستثمار، فالفساد يعتبر تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون مما يضطرهم للبحث عن دول تكون درجة المخاطرة أقل وأرباح أكثر، ويسهم أيضا في عدم كفاءة توزيع الموارد، ويحد من إنتاجية النفقات العامة.

كما أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثانية فمع ارتفاع الأثر السلبي للفساد في الدول العربية، يظهر عدم معنوية مؤشري فاعلية الحكومات وعدم الاستقرار السياسي، فعمليا يتم تدخل الحكومة من خلال الانفاق الحكومي وجمع الضرائب وفي ظل الفساد تزداد حصة الانفاق على الدفاع والسلاح التي يسهل فيها جباية الرشاوي، في حين تنخفض حصة قطاعات أخرى كالصحة والتعليم التي يصعب جمع الرشاوي منها، وبالتالي تسوء الخدمات الصحية والتعليمية وقطاعات أخرى كالنقل والترفيه والثقافة... إلخ، وبالتالي تدني نوعية الخدمات الحكومية المقدمة، ومع تفشي الفساد ترتفع حالات التهرب الضريبي ويقل التحصيل الضريبي والإيرادات العامة وهذا ما ينعكس على قدرة الحكومة على الانفاق، وهذا ما يمثل بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي بكثرة الإضرابات وتعطل المشاريع الاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال، وإفلاس الشركات وكثرة التقلبات وظهور الصراعات الداخلية تفقد الدولة ميزة الاستقرار السياسي والتناغم الاجتماعي في تلك الدول.

كما بينت النتائج أيضا أن مؤشر التعليم، يعد أحد المؤشرات المهمة لنظرية رأس المال البشري، التي تؤثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في الدول العربية، من خلال زيادة وتحسين وتطوير مستوى الإنتاجية، وبذلك

يصبح التعليم الأساس لبناء المعارف والقدرات والمهارات والتدريب والابتكار، وعليه لابد من زيادة جودته وتطويره وتحسينه لإعطاء دور بارز في إحداث النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في الإنسان. وعليه، وفي سبيل رفع الدور الذي تلعبه مؤشرات الحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- وضع حملات تحسيسية على كل المستويات توضح مخاطر الفساد على الاقتصاد؛
 - يجب على كل دولة عربية إيجاد آليات مناسبة لمكافحة الفساد كتنفيذ دور مجالس لمحاربة الفساد؛
 - جودة الحكم سيؤدي إلى انخفاض الفساد وبالتالي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي؛
 - الأسلوب الجيد في إدارة الدول يؤدي للاستقرار السياسي، الأمر الذي يجعل له تأثير كبير على النمو الاقتصادي؛
 - دعم التعليم والرقي به، سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي للدول العربية.
- وبهدف استكمال مسار هذا البحث من قبل المهتمين نقترح مواصلة البحث في آفاق جديدة من خلال فتح مجال أوسع بدراسة أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل الديناميكي لمعرفة تأثير الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

VI- قائمة الملاحق:

الملحق (01): تقدير نموذج البانل الساكن

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
Corr	1.2386747***	-.19054122***	-.19054122***	-.18448505***
EI	1.7170686***	1.6363571***	1.6363571***	1.6851681***
GE	-.02135383	.10276416*	.10276416*	.1052712*
PS	-.09040941	.05408182*	.05408182*	.06022478*
Icountry_BAH			-.76607322***	
Icountry_DZA			-2.3076348***	
Icountry_EGY			-2.8500073***	
Icountry_IRQ			-2.101022***	
Icountry_JOR			-2.7199194***	
Icountry_KUW			-.03922376	
Icountry_MAR			-2.5799309***	
Icountry_MRT			-3.701332***	
Icountry_SAU			-.87997284***	
Icountry_SDN			-2.9463671***	
Icountry_TUN			-2.4829661***	
Icountry_YEM			-3.1813512***	
_cons	7.9719671***	7.6614593***	9.7042132***	7.6422893***
N	286	286	286	286
r2	.53030298	.28722017	.98843723	
r2_a	.5236169	.24482434	.98774948	
F	79.314501	27.09891	1437.2079	
sigma_u		1.2144569		.86122609
sigma_e		.14217151		.14217151

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق (02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج لتأثيرات

الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
Fixed-effects (within) regression
Group variable: country
R-sq:
    within = 0.2872
    between = 0.3147
    overall = 0.2916
Number of obs   =      286
Number of groups =       13
Obs per group:
    min =      22
    avg =     22.0
    max =      22
F(4,269)       =     27.10
Prob > F       =     0.0000
corr(u_i, Xb)  = 0.3980
```

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
LNGDPPC					
Corr	-.1905412	.0450331	-4.23	0.000	-.2792033 - .1018791
EI	1.636357	.1818377	9.00	0.000	1.278351 1.994363
GE	.1027642	.0460311	2.23	0.026	.0121372 .1933912
PS	.0540818	.0265499	2.04	0.043	.0018099 .1063538
_cons	7.661459	.0944831	81.09	0.000	7.475439 7.84748
sigma_u	1.2144569				
sigma_e	.14217151				
rho	.98648084				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(12, 269) = 888.18 Prob > F = 0.0000

الملحق (03): اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
LNGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]
Estimated results:
|          Var          sd = sqrt(Var)
-----+-----
LNGDPPC |      1.64995      1.284504
e       |      .0202127     .1421715
u       |      .7417104     .8612261
Test:    Var(u) = 0
          chibar2(01) = 2122.79
          Prob > chibar2 = 0.0000
```

الملحق (04): اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random
----- Coefficients -----
|          (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
|          fixed        random        Difference          S.E.
-----+-----
Corr |      -.1905412      -.1844851      -.0060562          .
EI   |       1.636357       1.685168      -.048811          .
GE   |       .1027642       .1052712      -.002507          .
PS   |       .0540818       .0602248      -.006143          .
Test:    Ho: difference in coefficients not systematic
          chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
          = -11.61  chi2<0 ==> model fitted on these
                      data fails to meet the asymptotic
                      assumptions of the Hausman test;
                      see suest for a generalized test
. xtoverid
Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects
Cross-section time-series model: xtreg re
Sargan-Hansen statistic 15.627 Chi-sq(4) P-value = 0.0036
```

الملحق (05): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xttest2
Correlation matrix of residuals:
Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(78) = 667.655, Pr = 0.0000
Based on 22 complete observations over panel units
```

الملحق (06): اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

```
. xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2(13) = 2614.29
Prob>chi2 = 0.0000
```

الملحق (07): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
. xttest2
Correlation matrix of residuals:
Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(78) = 667.655, Pr = 0.0000
Based on 22 complete observations over panel units

. xtcsd, pesaran abs
Pesaran's test of cross sectional independence = 0.835, Pr = 0.4038
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.566

. xtcsd, friedman
Friedman's test of cross sectional independence = 24.098, Pr = 0.0197
```

الملحق (08): نتائج تقدير طريقة (Driscoll and Kraay)

```
xtscc $ylist $xlist, fe lag(2)
```

```
Regression with Driscoll-Kraay standard errors   Number of obs   =      286
Method: Fixed-effects regression                 Number of groups =       13
Group variable (i): country                     F( 4, 21)       =    112.08
maximum lag: 2                                  Prob > F         =     0.0000
within R-squared =     0.2872
```

		Drisc/Kraay				
LNGDPPC	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Corr	-.1905412	.0823403	-2.31	0.031	-.3617772	-.0193052
EI	1.636357	.1084233	15.09	0.000	1.410878	1.861836
GE	.1027642	.0655674	1.57	0.132	-.0335908	.2391191
PS	.0540818	.0262045	2.06	0.052	-.0004134	.108577
_cons	7.661459	.0712152	107.58	0.000	7.513359	7.809559

الملحق (09): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة حسب مؤشرات الحوكمة

Variable	Model_1	Model_2	Model_3
EI	1.4438937***	1.4115391***	1.5585145***
Corr	-.09809457**		
GE		.0226284	
PS			.03932504
_cons	7.7251665***	7.7844687***	7.7246969***
N	286	286	286
r2	.25288241	.23360287	.23976634
r2_a	.21428592	.1940104	.20049228
F	45.863685	41.301289	42.734677

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

قائمة المراجع:

- Awan, R., Akhtar, T., & Rahim, S. (2018). Governance, corruption and economic growth: a panel data analysis of selected SAARC countries. *Pakistan Economic and Social Review*, 56(01), pp. 1-20.
- Bhattacharjee, J., & Haldar, S. (2015). Economic growth of slected south asian countries: does institution matter? *Asian Economic and Financial Review*, 5(2), pp. 356-370.
- De Hoyos, R., & Sarafidis, V. (2006). Testing for cross-sectional dependence in panel-data models. *The Stata Journal*, 6(4), pp. 482-496.
- Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The Stata Journal*, 7(2), pp. 281-312.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). *The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues*. Washington: World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
- Omoteso, K., & Ishola Mobolaji, H. (2014). Corruption, governance and economic growth in Sub-Saharan Africa: a need for the prioritisation of reform policies. *Social Responsibility Journal*, 10(02), pp. 316-330.
- ابتهاج محمد رضا داوود. (2011). الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد. مجلة دراسات دولية (48)، 61-86.
- أحمد مصطفى صبيح. (2016). الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري. جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- أزهار حسن علي. (2017). تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23(101)، الصفحات 390-411.
- إسراء علاء الدين نوري. (2010). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد. مجلة جامعة تكريت للتحقيق، 2(6)، الصفحات 367-404.
- بلال أحمد متاني، أمين بشير البشير، و حمدي جبر بركات. (2017). أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 4(2).
- سعد صالح عيسى، و أساور قاسم ذياب. (2017). قياس أثر الفساد المالي والإداري على مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (2013-2015). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 4(40)، الصفحات 56-73.
- صبرينة صاكوش، و صباح فاضل. (2018). واقع الحكم الراشد في الجزائر. *La revue des sciences commerciales*، 17(2)، الصفحات 6-24.
- محمد صادق إسماعيل. (2014). الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- محمد سامر دغمش. (2018). استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي. جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- مدحت محمد محمود أبو النصر. (2015). الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مصطفى يوسف كافي. (2017). التنمية المستدامة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- مفيد ذنون يونس، و عدنان دهم احمد. (2012). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. تنمية الراهدين، 34(109)، الصفحات 187-199.
- نوال علي ثعالي. (2015). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولانية فيها. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- هاشم الشمري. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان: دار البيازوري العلمية.